IDB.37/4

Distr.: General
25 February 2010
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية

الدورة السابعة والثلاثون

فيينا، ١٠-١٢ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

الأهداف الإنمائية للألفية: مساهمات اليونيدو

الأهداف الإنمائية للألفية: مساهمات اليونيدو

تقرير من المدير العام

عملاً بالقرار م ع-١٣/ق-٦، تُقدِّم هذه الوثيقة معلومات عن الوسائل المحدّدة التي تساهم من خلالها اليونيدو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا- مقدّمة	١-٦	٢
ثانيا- مساهمة اليونيدو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	٧-٢٧	٣
ثالثا- المساهمات الأخرى	٢٨-٣٢	١٠
رابعا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه	٣٣	١٢

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

230310 V.10-51455 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا- مقدّمة

١- وفقاً لقرار المؤتمر العام م ع-١٣/ق-٦، تعرض هذه الوثيقة تقرير المدير العام الذي يتناول فيه الدور الحاسم الذي تقوم به القطاعات الإنتاجية في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والكيفية التي تقدِّم بها اليونيدو مساهمات أخرى في هذه العملية.

٢- والأهداف الإنمائية للألفية التي اعتُمِدت في عام ٢٠٠٠ في إطار إعلان الأمم المتحدة للألفية هي التزام من جانب زعماء العالم بالتعاون عالمياً على مكافحة الفقر والجوع والمرض وسوء التغذية وتدهور البيئة. ويحدِّد الإعلان الخطوط العريضة لإطارٍ الغرضُ منه دفع عجلة التقدّم في سبيل تحقيق الرفاه والحقوق والحريات والأمن لجميع البشر. وتشكِّل الأهداف الإنمائية للألفية مجموعة نواتج ملموسة وقابلة للقياس في إطار السعي إلى تحقيق هذه الأهداف.

٣- وبعد عقد من الزمن، أحرز تقدّم ملموس في بعض المجالات، بفضل عوامل أهمّها الإرادة السياسية القويَّة، والعولمة، ومعدَّلات النمو الاقتصادي العالية التي شهدتها اقتصادات ناشئة مثل الصين والهند. كما أثبتت بلدان نامية عديدة قدرتها على قطع أشواط لافتة للنظر في مجال النمو الاقتصادي من خلال تطوير قدراتها الإنتاجية وتسخير ذلك في سبيل انتشال الناس من حالة الفقر. وفي هذا الصدد، أظهر التاريخ أن أي بلد لا يستطيع إحراز تقدّم في مجال التنمية بدون القيام باستثمارات وافية في قطاعيْ الصناعة والصناعة التحويلية. وتبيِّن قصص نجاح شرق آسيا كيف يمكن للاستراتيجيات الصناعية التي تُصاغ وتُنفَّذ على الوجه الصحيح أن تُحدِث تحولا في الاقتصادات والمجتمعات نحو الأفضل. بيد أن واقع الحال هو أن التقدّم أحرز بوتيرة بطيئة للغاية وبصورة متفاوتة في معظم أجزاء العالم النامي بحيث لا ييسّر تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية للألفية. ويعود كثير من المكتسبات العالمية في هذا الصدد إلى الهبوط المثير في معدَّلات الفقر في شرق آسيا. وعلى النقيض من ذلك، شهدت أفريقيا جنوب الصحراء زيادة بأكثر من ١٠٠ مليون نسمة ممن هم في حالة فقر مدقع في عام ٢٠٠٥ مقارنةً بعام ١٩٩٠.[(١)]

٤- وتفصلنا الآن خمس سنوات عن الموعد النهائي لتحقيق الالتزامات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أخذ احتمال التقصير في تحقيق عدد من الأهداف يشكِّل حقيقة صارخة. وعلى الرغم من بدء بروز بوادر انتعاش، فإن الأزمة الاقتصادية وأزمة الأغذية وأزمة الوقود التي شهدتها الآونة الأخيرة على المستوى العالمي جعلت فرص إحراز تقدّم أكثر صعوبة بل أدَّت، في بعض الحالات، إلى انحسار المكاسب المتحقِّقة. وتقدِّر

(١) الإحصاءات المُشار إليها مستقاة من "تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩"، إلا إذا ذُكِر خلاف ذلك.

دراسات أن أكثر من ١٠٠ مليون نسمة وقعوا في براثن الفقر نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية خلال عاميْ ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، في حين دفعت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في السنتين الأخيرتين بـ٢٠٠ مليون نسمة آخرين إلى حالة الفقر. ويفضي الافتقار إلى وظائف نتيجة للانكماش الاقتصادي هو أيضا إلى تفاقم الوضع القائم ويبدو أن التحدِّيات ستكون أشدّ وطأة في أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥- وفضلاً عن ذلك، شهدت البلدان النامية والاقتصادات التي تمرّ بمرحلة انتقالية المتضرِّرة من الأزمة انهيار أسواق الأسهم المالية، وتراجعاً في حجم التدفّقات الرأسمالية، وانخفاضاً في المساعدة الإنمائية الرسمية، وهبوطاً في الصادرات، وارتفاعاً في تكاليف الاقتراض. وأتاح ارتفاع أسعار السلع الأساسية في السنوات الخمس الأخيرة فرصة للبلدان النامية لإدرار قدر كبير من الإيرادات عن طريق الصادرات من السلع الأساسية، إلا أنه حدث انهيار في هذه الأسعار مما بدّد تلك الإمكانية. يُضاف إلى ذلك أن ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية زادت بصورة غير متناسبة حجم فاتورة واردات البلدان النامية.

٦- وعندما يجتمع قادة العالم والشركاء الإنمائيون لاستعراض التقدّم المحرز صوبَ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، سيتحتَّم إعادة تحديد التزامات وإعادة إقامة شراكات بما يكفل الاندفاع النهائي في الطريق نحو عام ٢٠١٥. وسيستلزم ذلك، فيما يستلزمه، ضرورة تنفيذ الالتزامات بشأن التمويل والدعم التقني والشراكات بما هو ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما سيتطلَّب قدراً أكبر من التركيز والموارد في سبيل تطوير القدرات الإنتاجية من أجل إرساء قاعدة مستدامة للنمو الاقتصادي. ففي عالم يشهد ترابط الاقتصادات وتشابك القضايا، تستدعي تحدِّيات التغيير تعزيز التعاون الدولي.

ثانيا- مساهمة اليونيدو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٧- يوفِّر الهدف الإنمائي العام لليونيدو الوارد في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ السياق العام الذي تسعى المنظمة من خلاله إلى تنفيذ الولاية التي أسندتها الدول الأعضاء إليها والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعني ذلك أن اليونيدو تركِّز على تنمية الصناعات والقدرات الإنتاجية سعياً لانتشال الناس الفقراء من وهدة الفقر. وتظلّ التنمية الصناعية، في عالم اليوم المتسم بالعولمة، أداة قويّة للنهوض بالرفاه البشري وتعزيز الصالح العام المُجسَّد في الأهداف الإنمائية للألفية. وترتِّب اليونيدو أنشطتها لتعزيز التنمية الصناعية ضمن ثلاث أولويات مواضيعية تتضمَّن الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة

الإنتاجية (المرتبطة بالهدفين ١ و٣)، وأنشطة بناء القدرات التجارية (المرتبطة بالهدف ٨)، وأنشطة البيئة والطاقة (المرتبطة بالهدف ٧).

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

٨- خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون بدخل يقلّ عن ١.٢٥ دولار في اليوم من ١.٨ إلى ١.٤ بليون نسمة. بيد أنه يزداد وضوحا أن بعض المكاسب الكبرى التي تحقّقت في مكافحة الفقر المدقع ستنحسر نتيجة للانكماش الاقتصادي العالمي. ويُقدَّر أنه في عام ٢٠٠٩، سيزيد عدد الذين يعيشون في حالة فقر مدقع بما يتراوح بين ٥٥ مليون و٩٠ مليون نسمة عمّا كان متوقّعا قبل وقوع الأزمة.

٩- ويظلّ الحدّ من الفقر كما يتبين من غايات ومؤشّرات الهدف ١ مسألةً مركزية فيما تقدّمه اليونيدو من دعم إلى البلدان النامية. ويقوم ذلك على فكرة أن السبيل الأكثر فعّالية للحدّ من الفقر هو استدامة النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يتولّد عن طريق تنمية صناعية يقودها القطاع الخاص. وتمثّل الصناعة جزءاً مهماً من عملية تطوير تنظيم المشاريع والاستثمار التجاري والتقدم التكنولوجي والارتقاء بمستوى المهارات البشرية وإيجاد فرص عمل لائقة. والتنمية الصناعية يمكن أيضاً أن تساعد، من خلال الروابط المشتركة بين القطاعات، على إرساء الأساس لقطاع زراعي أكثر فعالية وكفاءة وقطاع خدمات مزدهر. وتساهم جميع هذه العوامل في إدخال تحسينات على نمو الإنتاجية والنمو لصالح الفقراء بما يفضي إلى تحسين مستويات المعيشة.

١٠- ويشكّل منظِّمو المشاريع، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المصادرَ الرئيسية للأنشطة الاقتصادية التي تدعم نمو الإنتاجية والحدّ من الفقر في البلدان النامية. وهم لديهم القدرة على توليد أعمال منتجة ولائقة، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار داخل الاقتصاد. وقد ظل تطوير قدرات تنظيم المشاريع وتقديم الدعم في مجال السياسات من أجل تطوير القطاع الخاص مكوّناً برنامجياً أساسياً في مكافحة اليونيدو للفقر. ويتحقّق ذلك من خلال تعزيز تنمية الموارد البشرية، ونقل المهارات والمعارف، والربط الشبكي فيما بين منظِّمي المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وينصبّ الاهتمام أيضاً على صوغ السياسات والبرامج والأطر التنظيمية التي من شأنها أن تفضي إلى بيئة تجارية تؤدي، بدورها، إلى نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يؤدّي أساساً إلى تحقيق النمو لصالح الفقراء والحدّ من الفقر.

١١- وتُعدّ تنمية سلسلة القيمة الزراعية مكوِّناً مهماً آخر في جهود اليونيدو الرامية إلى المساهمة في تحقيق الهدف ١. ويستلزم ذلك تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تشارك في عملية التجهيز الزراعي، لا سيما في المناطق الريفية، من خلال بناء القدرات وإرساء هياكل دعم مؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، تُسدى المشورة بشأن تطوير تصنيع الآليات الزراعية وإنشاء مراكز ريفية للتكنولوجيا تُعنى بنقل التكنولوجيا. ويقترن ذلك بعملية إصلاح وصيانة ملائمة لما هو أساسي من الأدوات الزراعية الأساسية ومعدّات التجهيز الزراعي في المناطق الريفية. ويساهم البرنامج ذو الصلة في الحدّ من الفقر ليس فقط عن طريق إتاحة فرص اقتصادية للفقراء، بل أيضا باعتماده نهجاً واسع النطاق يعزِّز مشاركتهم في صنع القرار، ويسعى إلى التغلّب على أوجه التحيُّز الجنساني، ويمكِّن الفقراء من اغتنام الفرص الاقتصادية المتاحة.

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٢- إن الأثر السلبي الناتج عن أزمة الأغذية والأزمة الاقتصادية يرتبط هو أيضا بمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشير الدراسات والنتائج الأوّلية إلى استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين، لا سيما فيما يتعلق بالعمالة المنتجة واللائقة فيما يخص المرأة. وعلى المستوى العالمي، تظهر حصة المرأة من العمالة المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي زيادة هامشية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يوظِّف قطاع الزراعة ٦٤ في المائة من النساء، ويشكِّل تمثيل المرأة عموما ضمن القوى العاملة ٥٥ في المائة، وإن كان معظم هذا التمثيل في وظائف هشة. ووفقاً لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩، لم يتحقق الهدف ٣ في الموعد المحدد له وهو عام ٢٠٠٥. ويؤكِّد ذلك أهمية تجديد الجهود والالتزامات من جانب جميع الشركاء الإنمائيين من أجل تحقيق هذا الهدف.

١٣- وتضطلع اليونيدو بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أساسا من خلال المكوِّن البرنامجي المتمثِّل في تطوير قدرات تنظيم المشاريع في المناطق الريفية لدى النساء والشباب، مع التركيز على توفير التدريب في مجال تنظيم المشاريع من أجل المساعدة على إرساء أساس مستدام لتنمية القطاع الخاص. ويستهدف البرنامج ذو الصلة على وجه التحديد منظمِّي المشاريع من النساء والشباب لتمكينهم من التدرّج من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وضمان خلو البيئة التنظيمية والإدارية التي يعملون فيها من أوجه التحيِّز الجنساني. وتمثل مناهج تعليم مهارات تنظيم المشاريع التي أُخذ بها في معاهد تدريب متعدِّدة على مستوى التعليم الثانوي والمهني في أفريقيا، استراتيجية قائمة على التشاور مع المستفيدين

تستهدف تطوير مهارات تنظيم المشاريع في أوساط الفتيان والفتيات، وبذلك يتسنى تعويدهم على مواقف إيجابية حيال الاضطلاع بمشاريع تجارية والانخراط في العمالة الذاتية.

١٤- وبالإضافة إلى اضطلاع اليونيدو ببرامج تعاون تقني، فهي أيضاً ملتزمة بتعميم المراعاة التامة للمنظور الجنساني في جميع البرامج والمشاريع والممارسات التنظيمية. واعتمدت المنظمة في الآونة الأخيرة سياسة محدّثة متعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سعياً منها للتقيّد بالالتزامات الحكومية الدولية وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين. وثمة خطط قيد التنفيذ لإجراء تمرين تدريبي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظمة، مما يكفل توفُّر قدرة أساسية على تطبيق نهج يراعي المنظور الجنساني من قِبل جميع موظَّفي المنظمة.

الهدف ٧: ضمان الاستدامة البيئية

١٥- تؤدِّي الاتجاهات الحالية للاستهلاك والنمو السكّاني إلى الضغط بقدر كبير على النظم الطبيعية لكوكب الأرض. فقد واصلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية اتجاهها الصعودي، فبلغت ٢٩ بليون طن متري بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وما زال نصيب الفرد من الانبعاثات في البلدان المتقدِّمة هو الأعلى، إذ يبلغ نحو ١٢ طناً متريا من ثاني أكسيد الكربون للفرد مقارنةً بنحو ٣ أطنان مترية في المناطق النامية و٠.٨ طن متري في أفريقيا جنوب الصحراء. وما زالت ثمة تحدِّيات أخرى كبيرة في مجال التخلّص التدريجي من الهيدروفلوروكربون، والتصرّف في المخزونات الحالية من المواد المُستنفِدة للأوزون، وضمان عدم نشوء تجارة غير مشروعة بعد التخلّص التدريجي من المواد الرئيسية. وفضلاً عن ذلك، ثمة شواغل دولية متنامية حيال احتمال تأثير تغيّر المناخ بشكل غير متناسب على البلدان النامية، بسبب افتقارها إلى القدرة على التصدي لما ينجم عنه من آثار، تمس على سبيل المثال، المردود الزراعي، وإنتاجية اليد العاملة، والصحة، والتشرّد الداخلي.

١٦- وقد أقرت اليونيدو منذ أمد بعيد بوجوب معالجة القضايا البيئية وكذلك اعتماد أساليب الإنتاج الأنظف في قطاع الصناعة من أجل ضمان وقف استنفاد موارد الأرض الطبيعية. ويُعزى ما يقارب ٤٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على نطاق العالم إلى الأنشطة الصناعية. لذا فإن جهود اليونيدو الرامية إلى الفصل بين النمو الاقتصادي والأثر البيئي من خلال مبادرتها المتعلقة بالصناعات الخضر هي ذات أهمية قصوى في التصدِّي للتحدِّيات الناشئة عن تغيّر المناخ. وللمنظمة سجل حافل في مجال تقديم خدمات الدعم في

مجال السياسات فضلاً عن بناء القدرات من أجل تعزيز عملية تحوّل في اتجاه مسار نمو يقوم على كفاءة استخدام الموارد.

١٧- فعلى سبيل المثال، أنشأت اليونيدو عدّة شبكات ومراكز تكنولوجيا تدعم تطوير القدرات المحلية اللازمة لتنفيذ استراتيجيات تخفيف الأثر على المستويين الإقليمي والوطني. وهي تشمل مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية المشتركة بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي تقوم في الوقت الراهن بمساعدة المؤسسات التجارية على تقييم التكنولوجيات الأنظف والأخذ بها في أكثر من ٤٠ بلداً من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويجري العمل على توسيع نطاق هذا البرنامج ليركِّز على تعزيز القدرات الوطنية من أجل تيسير وإدارة عمليات نقل وتكييف وتكرار التكنولوجيات السليمة من الناحية البيئية وتطوير المنتجات المستدامة.

١٨- كما يسري تحسين الكفاءة في استخدام الموارد على الطاقة لا سيما إذا كانت تفضي إلى الحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن عمليات توليد الطاقة واستخدامها، واستخراج المواد وتجهيزها، والنقل، والتخلّص من النفايات. ويشمل محور تركيز اليونيدو الاستراتيجي في هذا الصدد مجالين رئيسيين هما: (أ) قيام الصناعة بترويج استخدام الطاقة الأنظف والأكفأ؛ و(ب) تيسير الأنشطة الإنتاجية، خاصة في المناطق الريفية، من خلال توفير إمدادات الطاقة الحديثة المتجدِّدة.

١٩- فعلى سبيل المثال، تقوم اليونيدو بتعزيز القدرات الإنتاجية والقدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات القائمة على الزراعة من خلال استخدام شبكات كهربائية مصغَّرة في الأرياف تعتمد على الطاقة المتجدِّدة. وعن طريق الاستعاضة عن الوسائل التي تستخدم الديزل في الوقت الراهن لتوليد الكهرباء بمصادر الطاقة المتجدِّدة في المناطق الريفية النائية، يتناقص اعتماد المجتمعات المحلية المستهدفة على أنواع الوقود الأحفوري التقليدية. ويؤدِّي الجمع بين خدمات الطاقة المستدامة والأنشطة الإنتاجية إلى تمكين أصحاب المصلحة المعنيين من الاستفادة من سبل الوصول إلى هذه الخدمات، مع الحرص في الوقت نفسه على الاستدامة البيئية.

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٢٠- برزت ظاهرتا العولمة والترابط بين الأسواق العالمية كسمتين مهيمنتين في الاقتصاد العالمي يُرجَّح أن تظلا كذلك في المستقبل المنظور. والهدف ٨ بشأن إقامة شراكة عالمية من

أجل التنمية يتضمّن في جوهره السعي إلى إنشاء نظام تجاري مفتوح وغير تمييزي ويستند إلى القواعد ويمكن التنبؤ به. بيد أن التجربة أظهرت أن العولمة وما يرافقها من سياسات تحرير السوق لا تفضي بالضرورة إلى زيادة الفوائد التي تعود على البلدان النامية. ويُخصَّص الوضع التجاري التفضيلي الحقيقي أساسا لأقلّ البلدان نمواً، ويبدو أنها تستفيد من ذلك فيما يتعلق بمعظم صادراتها الكثيفة العمالة، مثل السلع الزراعية والملابس والمنسوجات. وقد اكتسبت أقلّ البلدان نمواً في أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية مزايا تفضيلية كبيرة لصالح صادراتها من الملابس، لكن أقلّ البلدان نمواً في آسيا، التي هي أكبر مصدِّري هذه السلع، ما زالت تخضع لأعلى التعريفات الجمركية. وتتأرجح نسبة صادرات البلدان النامية التي تستفيد من معاملة تفضيلية على أساس الاعفاء من الرسوم الجمركية في حدود ٢٠ في المائة على مدى السنوات العشر الأخيرة.

٢١- وتدعم اليونيدو البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية للوصول إلى الأسواق الدولية عن طريق تطوير قدرات إمداد قوية ومراعاة الامتثال لمعايير الأسواق الدولية. ويدعم برنامج اليونيدو لبناء القدرات التجارية تطوير مؤسسات القطاعيْن العام والخاص على السواء بما يمكِّنها من صوغ سياسات واستراتيجيات تجارية قائمة على التحليل الاقتصادي والإحصائي؛ ووضع معايير مرجعية للأداء التنافسي على المستوى القطاعي ومستوى المنتجات؛ وإنشاء قواعد بيانات متصلة بالتجارة مثل قوائم بالحواجز التقنية التي تعترض سبيل التجارة. ويجري أيضاً تقديم خدمات دعم تقني تستهدف إنتاجية المؤسسات وتقوية القدرات المؤسسية من خلال معارف الخبراء، وبرامج التدريب، والجولات الدراسية، والتزويد بالمعدّات، وتطوير الأدوات والمنهجيات، والاضطلاع بمشاريع إيضاحية تجريبية يمكن تكرارها.

٢٢- وتساهم اليونيدو كذلك في إنشاء نظام تجاري مفتوح ويستند إلى القواعد ويمكن التنبُّؤ به وغير تمييزي من خلال تطوير قدرات البلدان النامية على الامتثال للمعايير الدولية عن طريق تنمية الوعي ونشر ما يلزم من المعرفة الفنية والمعلومات. كما يُوفَّر الدعم في سبيل إنشاء البنيات التحتية للقياس ومرافق المعايرة من أجل ضمان اختبار المنتجات التي تدخل الأسواق العالمية وفقاً للمعايير ومتطلبات الامتثال على المستوى الدولي.

٢٣- وفي رأي اليونيدو أن أهمية الشراكات الاستراتيجية من أجل التنمية تقوم على فرضية أنه لا يمكن لأي منظمة من منظمات الأمم المتحدة أن تتصدَّى لوحدها على نحو فعَّال لجميع التحدِّيات القائمة. أما إذا تضافرت الجهود والقدرات، فيُرجَّح أن يكون للتدخّلات الإنمائية قدر أكبر من التأثير والمساهمة في حياة الناس. وتعمل اليونيدو على إقامة علاقات التآزر

والشراكات مع العديد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، وكيانات التعاون الإقليمي. كما تقيم اليونيدو علاقات شراكة مع وكالات المعونة الثنائية، والمنشآت الخاصة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية.

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

٢٤- لا تساهم أنشطة اليونيدو للتعاون التقني مباشرة في الغايات الواردة في الهدف ٦، لكنها تساهم على نحو غير مباشر في مكافحة الأمراض وفي تحسين الصحة العامة. ويركز نهج اليونيدو تحديدا على مجالين متمايزين من التدخل متصلين بالصحة العامة على المستوى العالمي، هما: (أ) المخاطر الصناعية التي لها تأثير على الصحة العامة إما مباشرة عن طريق الانبعاثات الصناعية والنفايات، وملامسة المواد الخطرة والسّامة في مكان العمل، أو بشكل غير مباشر عن طريق الآثار البيئية المتصلة بالصناعة فضلاً عن الكوارث التي يحدثها الإنسان، و(ب) السلع والمهارات الصناعية اللازمة لأداء وظيفة نظام الصحة العامة، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية الميسورة التكلفة، والمنتجات الصناعية للاستخدام الطبي، والإمدادات المضمونة من الطاقة، وكذلك المهارات الإدارية والهندسية.

٢٥- فعلى سبيل المثال، ظل الافتقار إلى المعرفة بكيمياء الغلاف الجوّي والعمليات ذات الصلة إلى ما قبل نحو عقد من الزمن الأمر الذي أدّى إلى استنفاد قدر كبير من مستويات الأوزون في الغلاف الجوّي العلوي. وثمة طائفة واسعة من المواد الكيميائية والمواد الضارة من صنع الإنسان تُعرَف بالمواد المستنفِدة للأوزون تعمل على مهاجمة وتدمير طبقة الأوزون. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، ساعدت اليونيدو أكثر من ٦٣ بلدا على خفض إنتاجها واستهلاكها للمواد المستنفِدة للأوزون بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة من خلال برنامج التخلّص التدريجي من المواد المستنفِدة للأوزون بموجب بروتوكول مونتريال. وتلك خطوة مهمّة نحو تجدّد طبقة الأوزون والقضاء على آثار الإشعاعات فوق البنفسجية الضارة بكل من صحة الإنسان والبيئة. ومكّن البرنامج البلدان النامية من إنتاج أجهزة مُقنَّنة لاستنشاق الجرعات خالية من الكلوروفلوروكربون وميسورة التكلفة، وهي أداة طبية أساسية تُوزَّع على نطاق واسع على الناس المتضرِّرين من أمراض الجهاز التنفسي.

٢٦- وفي إطار اتفاقية ستوكهولم، التي هي معاهدة عالمية لحماية البشر والبيئة من الملوِّثات العضوية الثابتة، تساعد اليونيدو الدول الأعضاء على خفض أو إزالة إنتاج واستخدام وإطلاق تلك الملوِّثات والمواد الكيميائية ذات الصلة. والملوِّثات العضوية الثابتة هي مجموعة من المواد الكيميائية الصناعية التي تتراكم في الأنسجة الدهنية للكائنات الحية، وهي مواد

سامّة للبشر والحيوانات البرِّية. وهي تقاوم التحلّل ويمكن أن تُنقل عبر الحدود الدولية، لتستقرَّ في نهاية المطاف بعيدا عن مصدر انطلاقها ولتتراكم في النظم الإيكولوجية الأرضية والمائية. وفي كثير من البلدان النامية، ثمة حاجة مُلحّة للتصدّي للمخاطر المحدِقة بالصحة العامة بسبب التعرّض للملوِّثات العضوية الثابتة، إما عن طريق ملامستها مباشرة أو عن طريق المياه والأغذية الملوَّثة. وتساعد اليونيدو تحديداً البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على إعداد خطط تنفيذ وطنية وأنشطة داعمة في إطار اتفاقية ستوكهولم.

٢٧- وثمة مثال آخر ذو صلة على مساهمة اليونيدو غير المباشرة في الهدف ٦ ألا وهو البرنامج بشأن تعزيز الإنتاج المحلي للعقاقير الجنيسة الأساسية في البلدان النامية. وهذا البرنامج هو مزيج من تنمية الصحة العامة والتنمية الصناعية التي يقودها القطاع الخاص من أجل تمكين مُصنِّعي المستحضرات الصيدلانية في البلدان النامية من المشاركة في سوق العقاقير الأساسية. ومن خلال البرنامج المذكور، ترمي اليونيدو إلى زيادة توفّر الأدوية الجنيسة الأساسية المستخدمة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والملاريا والسلّ في البلدان النامية، عن طريق ترويج تصنيع أدوية عالية الجودة بأسعار تنافسية في تلك البلدان. ومن أجل تطوير مزية تنافسية للبلدان النامية، يدعو نهج البرنامج إلى استخدام أوجه المرونة المتصلة بالملكية الفكرية المتاحة لأقلّ البلدان نمواً في إطار الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية الذي أعدّته منظمة التجارة العالمية.

ثالثا- المساهمات الأخرى

٢٨- من الدروس الرئيسية المستخلصة من جهود التنمية على مدى العقد الماضي أن هناك حاجة إلى اتِّباع نهج هيكلي طويل الأجل تجاه التنمية بدلا من اللجوء إلى حلول قصيرة الأجل. ويتطلَّب ذلك استثمارات كبيرة من شأنها حفز النمو لصالح الفقراء والحدّ من الفقر. ويشدِّد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩ على أن الثغرات في التمويل واضحة بالنسبة للبرامج اللازمة لتحقيق عدد من الغايات التي تتوخّاها الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف ٥ المتعلق بصحة الأم. ويرجع ذلك في جانب منه إلى انخفاض عائدات التصدير، وتدهور نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بالنسبة للبلدان النامية، وانخفاض تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية نتيجة للانكماش الاقتصادي. وبذلك أصبحت القدرة على تمويل برامج التنمية الاجتماعية في البلدان النامية في خطر شديد. ونظراً للانكماش الكبير الذي شهده الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٩، يُرجَّح أن تتناقص الالتزامات التي قطعتها الدول المتقدِّمة على نفسها بزيادة المعونة. ويزداد الأمر تعقيدا بسبب البيئة العالمية المتغيِّرة والتهديد

الماثل في تغيُّر المناخ. لذا من الضروري أن تجد حكومات البلدان النامية مصادر تمويل بديلة بغية تمويل جدول أعمالها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٩- ويتيح الاستثمار في تنمية القدرات الإنتاجية المحلية فرصة من هذا القبيل. وتوضّح الأمثلة المقدَّمة في القسم السابق بجلاء الدور المحوري الذي يؤدِّيه كل من التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحدّ من الفقر. بيد أن قلة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية ما زالت تحول دون تطوير قطاع صناعي تنافسي في العديد من البلدان النامية. لذا لا بد من الاعتراف بأهمية هذه القطاعات والنهوض بها.

٣٠- وتشارك اليونيدو بنشاط في عدّة آليات مشتركة بين الوكالات سعيا إلى إلقاء بعض الضوء على أهمية الاستثمار في تنمية القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعدّ المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أحدَ هذه المنابر الهادفة إلى نشر الوعي في هذا المجال. وبالتعاون مع أعضاء المجموعة المذكورة، تأمل اليونيدو في حفز النقاش والحوار حول دور القطاعات الإنتاجية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يؤدِّي في نهاية المطاف إلى مزيد من الاستثمار والموارد التي تُوجَّه إلى هذه القطاعات.

٣١- وتؤدّي اليونيدو أيضاً دوراً نشطاً في فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي ترمي إلى تقديم مساهمات استراتيجية لاستعراضها في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقد أعدّت فرقة العمل هذه عدداً من الأوراق البحثية المتصلة بكل هدف من الأهداف. وساهمت اليونيدو على وجه التحديد بدراسات حالة وباستراتيجيات ناجحة لتحقيق الهدف ٧، بالاشتراك مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولية، واللجان الإقليمية. كما تشارك اليونيدو في الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمؤشِّرات الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عُهد إليه بمسؤولية استعراض ومناقشة القضايا ذات الصلة برصد الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تطوير نظم الإبلاغ عن مؤشِّرات الأهداف الإنمائية للألفية، وإصدار نواتج الرصد العالمي للأهداف الإنمائية للألفية، وبناء القدرات القطرية. وسعت اليونيدو، من خلال هذه الآلية المشتركة بين الوكالات، إلى لفت الانتباه إلى الحاجة إلى إدراج الأهداف والمؤشِّرات المتصلة بالقطاعات الإنتاجية بصورة منهجية، وبالتالي ضمان المساءلة عن تنمية هذه القطاعات. وفضلاً عن

ذلك، أصبحت اليونيدو معترفا بها حاليا باعتبارها أحد المساهمين في تقرير فرقة العمل المعنية بشأن ثغرات الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يرمي إلى تحديد العقبات التي تعترض سبيل تعجيل خطى التقدّم في تحقيق الغايات الواردة في الهدف ٨.

٣٢- ومن أجل تنفيذ الالتزام العالمي المجسَّد في الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتَّفق عليها دوليا، لا بد من التعلُّم من دروس الماضي. فقد أثبت الاضطراب الاقتصادي الراهن أنه على الرغم من فوائد العولمة وتحرير السوق، ثمة أيضاً تكاليف كبيرة لها تأثير ضار على الفقراء. ولا تستطيع حكومات البلدان النامية مواصلة التعويل على المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المُيسَّر لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. بل لا بد أن تؤدّي دوراً رئيسياً في عملية تنميتها الذاتية عن طريق دعم التصنيع، وزيادة القيمة المضافة للزراعة والخدمات، وتحسين القدرات التكنولوجية والبشرية.

رابعا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٣٣- لعلّ المجلس يود أن يحيط علماً بالمعلومات المقدّمة في هذه الوثيقة.